



مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

موقع المجلة:

واقع الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الناجحة - الإمارات، غانا - أنموذجا

The reality of financial inclusion in Algeria in the light of some successful experiences – UAE & Ghana - model

بهلولي مراد، Bahlouli Mourad^{1*}, Morad.Behlouli@univ-djelfa.dz

أعمر سعيد شعبان، Amer Said Chabane², camersaid@yahoo.fr

¹ طالب دكتوراه، مخبر سياسات التنمية في المناطق السهبية في الجزائر، جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)

² أستاذ التعليم العالي، مخبر سياسات التنمية في المناطق السهبية في الجزائر، جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)

تاريخ النشر: اليوم/الشهر/السنة

تاريخ القبول: 2022/11/11

تاريخ الإرسال: 2022/09/25

الكلمات المفتاحية

ملخص

جاءت هذه الورقة البحثية للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتي تتمحور أساسا حول واقع الشمول المالي في الإمارات العربية المتحدة وغانا وكيف يمكن للجزائر الاستفادة من تجربتهما الناجحة؟ حيث قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث خلصت الدراسة إلى أن الدول النامية لازالت تعاني التدهور والضعف في مجال الشمول المالي، حيث يلاحظ التفاوت في امتلاك الحسابات بين الأغنياء والفقراء وبين الجنسين، باستثناء بعض الدول التي من أمثلتها دولة الإمارات العربية المتحدة التي تحتل المرتبة الأولى عربيا حسب مؤشر البنك الدولي للشمول المالي، وغانا التي تحتل المرتبة الثانية إفريقيا في سوق الأموال عبر الهواتف المحمولة، كما أن الخدمات المالية الرقمية تساهم بشكل فعال في تعزيز وتعميم الشمول المالي، وهذا ما يتطلب قطاع مالي ومصرفي يعتمد على التكنولوجيا في صناعة وتسويق المنتجات والخدمات المالية، الأمر الذي يشجع الجزائر على ضرورة الإسراع في تطوير مؤسساتها المالية، اقتداء بالتجارب الرائدة من أجل توسيع نطاق الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تصنيف JEL: G21, G20

Abstract

This research paper came to answer the main problem, which mainly revolves around the reality of financial inclusion in the United Arab Emirates and Ghana, and how can Algeria benefit from their successful experience? Where we used the descriptive analytical method. Where the study concluded that developing countries still suffer from deterioration and weakness in the field of financial inclusion, where notes the disparity in account ownership between the rich and the poor and between the Genders, with the exception of some countries, for example, the United Arab Emirates, which ranks first in the Arab world according to the World Bank's index of financial inclusion, With the exception of some countries, for example, the United Arab Emirates, which ranks first in the Arab world according to the World Bank's index of financial inclusion, and Ghana, which ranks second in Africa in the money market by mobile phone, and digital financial services contribute effectively to the promotion and popularization of financial inclusion, and this is what requires a financial and banking sector that depends on technology in the manufacture and marketing of financial products and services, which encourages Algeria to accelerate the development of its financial institutions, following the leading experiences in order to expand the field of inclusion financial and social development goals

Keywords

Financial inclusion, banking financial services, digital financial inclusion, Fintec, digital financial Services, UAE, Ghana.

JEL Classification Codes : G20, G21

* البريد الالكتروني للباحث المرسل: Morad.Behlouli@univ-djelfa.dz

1. مقدمة:

أدى التطور الرهيب في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى إتاحة جميع المنتجات والخدمات المالية حسب احتياجات كل فرد أو منظمة، ومنها: "حسابات التوفير، الحسابات الجارية، خدمات الدفع والتحويل، التأمين التمويل والائتمان" وغيرها من الخدمات المالية المختلفة، وذلك عبر القنوات الشرعية، مثل البنوك ومختلف المؤسسات المالية، وبأسعار مناسبة للجميع، وسهلة الحصول عليها، مع مراعاة تامة لحماية حقوق المستهلك وبما يضمن تجميع الفئات المهمشة مالياً من أصحاب الدخل المنخفض، للاستفادة من تلك المنتجات والخدمات. فالشمول المالي ركيزة أساسية في تحقيق المساواة بين مختلف فئات المجتمع، من خلال تمكينهم من الخدمات المالية والمصرفية لتنفيذ معاملاتهم المالية مثل عمليات الدفع والادخار، الاقتراض وإدارة الثروات مما ساعد على مكافحة الفقر والجوع وتوفير فرص عمل والارتقاء بمستوي الصحة، التعليم وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبالتالي المساهمة الفعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتجدر الإشارة إلى أنه رغم أهمية الشمول المالي فإن توسيع قاعدته ليس هدفاً بحد ذاته، بل وسيلة للوصول إلى مجموعة من الأهداف أكثر عمقا، أي أن الشمول المالي أحد الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى إلى توسيع نطاق الحصول على الحسابات والخدمات المالية واستخدامها بصورة أكثر إقناعاً من قبل الأفراد والمؤسسات، من خلال تطوير البنية التحتية المالية لمواكبة التطورات الحديثة اقتداء ببعض التجارب الناجحة في الشمول المالي. وعليه ومما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو الآتي:

بهلولي مراد واقع الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الناجحة - الإمارات العربية المتحدة، غانا - أنموذجا

ما هو واقع الشمول المالي في الإمارات العربية المتحدة وغانا؟ وكيف يمكن للجزائر الاستفادة من تجربتهما الناجحة في مجال الشمول المالي؟

فرضيات البحث:

- بالنظر إلى البيانات المتوفرة عن مؤشرات الشمول المالي، يمكن القول أن كل من الإمارات العربية المتحدة وغانا قد حققا قفزة نوعية في تطوير البنية التحتية المالية، الأمر الذي انعكس إيجابيا على تحسين وتوسيع نطاق الشمول المالي.
- يمكن للجزائر تعزيز الشمول المالي من خلال تطوير بنيتها التحتية في مجال التكنولوجيا، من خلال الاستفادة من التجارب الناجحة.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ما يلي:

- ✓ مفهوم الشمول المالي، نشأته وعوامل تطوره ، أهدافه ومؤثراته.
- ✓ التعرف على واقع الشمول المالي عربيا وعالميا.
- ✓ دراسة وتحليل لواقع الشمول المالي في الجزائر
- ✓ سبل وكيفية الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال الشمول المالي.

منهجية البحث:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كونه يتماشى وطبيعة المعطيات المستعملة في هذا البحث وهو ما يمكننا من الوصول إلى أدق النتائج، التي يمكن للجزائر الاستفادة منها من خلال عرضنا للإطار المفاهيمي للشمول المالي، ودراسة وتحليل مقومات نجاحه عربيا وإقليميا.

ال. الإطار النظري والدراسات السابقة:

- دراسة الباحث (ميسم، 2012) بعنوان: "الشمولية المالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية -دراسة حالة الجزائر" والتي من خلالها قام الباحث بتسليط الضوء على مجموعة من التساؤلات أهمها: - ماهية الشمولية المالية؟ مظاهر الشمولية المالية والعوامل المساعدة والمفسرة لها؟ تحديات الاقتصاد الجزائري ومستقبله في إطار مصطلح الشمولية المالية؟ وفي محاولة للإلمام بالموضوع والإجابة على هذه التساؤلات قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، بهدف التمعن في مختلف الجوانب التي تمس بموضوع الشمولية المالية، خصوصا من منظور الدول النامية، وخلص إلى أنه وجب على الدول النامية البحث عن البدائل الممكنة التي تتناسب ظروفها وتحل مشاكلها الخاصة، حتى تكون لها أثر تنموي ينعكس إيجابا على متغيرات الاقتصاد الكلي، لا سيما بالنسبة للنظام الاقتصادي في الجزائر والمتمثل في النظام المالي والمصرفي في ظل التغيرات التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية الدولية من تطور وتوجهها المتزايد نحو التحرر من القيود والمعوقات التشريعية والتنظيمية، وجب عليها أن تسعى بخطوات متسارعة نحو تطوير جودة الخدمات المصرفية والمالية المقدمة، لمواكبة التغيرات العالمية.

- دراسة الباحثين (الطاوس و حنان، 2021) بعنوان: "استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية -دراسة بعض التجارب العربية" حيث هدفت هذه الورقة البحثية إلى تحليل وتقييم واقع الشمول المالي في الدول العربية، من خلال المؤشرات الدالة على تحققه والتمثلة في مؤشر استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية، مؤشر الادخار ومؤشر الاقتراض، ومحاولة معرفة أسباب الإقصاء المالي، بالإضافة إلى مختلف الاستراتيجيات التي تبنتها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي. حيث خلصت الدراسة إلى أن للشمول المالي دور مهم في جذب المدخرات الضائعة من الفئات المهمشة ماليا، ودمجها في النظام المالي الرسمي، ولذلك قامت حكومات الدول العربية ببذل جهودها في سبيل تعزيزه من خلال تطوير برامج وطنية للشمول المالي والاستفادة من التقنيات المالية الحديثة، والاهتمام بوصول المرأة والشباب للخدمات المالية الرسمية، وكذا الاهتمام بدعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- دراسة الباحثين (رشيد و عماد، 2020) بعنوان: "واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره" حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي بالمملكة العربية السعودية باعتبارها من أهم الدول التي تسعى، إلى تعزيز وتطوير قطاعها المالي في ظل برنامج تطوير القطاع المالي ورؤية المملكة 2030 حيث تطرق الباحثين أولا إلى بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بالشمول المالي، ومن ثم وضع الشمول المالي الحالي بالمملكة السعودية والوقوف على أهم التحديات التي تعيق تحقيقه، وتوصلت الدراسة إلى أن النظام المالي في السعودية يتمتع بدرجة جيدة من التطور بوجه عام، بالرغم من أن استخدام التمويل بالأسهم والسندات محدود للغاية بينما المجال متاح لزيادة درجة الشمول المالي.

- دراسة الباحثين (عمار ياسين و شافية، 2020) بعنوان: "الشمول المالي في الجزائر: الواقع، المعوقات والحلول" حيث هدفت الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية التي تمثلت في أسباب تدني الشمول المالي في الجزائر، وكذا معوقات نموه وما لحول المقترحة لمعالجة ذلك؟ وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي قام الباحث بتسليط الضوء على الأهداف المرجوة من تحقيق الشمول المالي، وكذا تحليل ودراسة واقع الشمول المالي في الجزائر، حيث خلصت الدراسة إلى أن الشمول المالي يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني والمجتمع والنظام المالي والمصرفي، لذا فإن إعداد إستراتيجية وطنية لتحقيقه يعد أولوية ذات أهمية قصوى، كما أن الجزائر تواجه مجموعة من الصعوبات في تحقيق وتجسيد الشمول المالي يجب تشخيصها ومعالجتها، اقترح الباحث مجموعة من التوصيات أهمها قيام البنك المركزي بتوفير البيئة التشريعية لتحقيق الشمول المالي. والعمل على ابتكار خدمات مالية تناسب كل فئات المجتمع، وتكوين الإطار في المجال المالي والمصرفي

والاهتمام بالوعي والتثقيف المالي، وكذا توفير العدالة والشفافية في تقديم الخدمات المالية والمصرفية، بالإضافة إلى ضرورة وضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي تنفذ عبر مراحل، بالاستعانة من الخبرات الدولية والعربية الناجحة.

- دراسة الباحثين (Said Redouane & Youssef, 2021) بعنوان **Financial Inclusion in Algeria : Reality and Outlook** حيث هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الشمول المالي وتحليل تطور مؤشرات الرئيسية في الجزائر، وخلصت الدراسة إلى أن التحسن في الشمول المالي يسمح بإجراء العديد من المعاملات المالية، بشكل أكثر كفاءة ومساعدة الفقراء على التقليل من حدة الفقر من خلال التعليم والصحة، كما أنه يعد حافز قوي للتنمية، فهو يعطي أهمية للفئات المحرومة مالياً ويحقق المساواة والعدل في الدخل، ويحسن الاستثمار وبالتالي المساهمة في تحسين مستوى معيشة الأفراد، ومن خلال النتائج المتوصل إليها فإنه يتعين على الجزائر، أن تبذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز الشمول المالي، حيث أن الإحصائيات تشير إلى تدني نسبة البالغين المالكين لحسابات جارية بواقع 43% مع وجود فجوة بين الجنسين بلغت 27% وهي نسبة كبيرة مقارنة بالمستوى العالمي، إضافة إلى أن السائد في المعاملات المالية من ادخار واقتراض للأموال يتم بعيداً عن المؤسسات المالية الرسمية (لمنزل، العائلة والأصدقاء) ومنه يقترح الباحثين على الحكومة الجزائرية وضع إستراتيجية للشمول المالي وتحديد الأهداف المرجوة منه بدقة ووضوح، من خلال استخدام التقنيات الحديثة مثل أنظمة الدفع وأنظمة حماية المستهلك المتطورة، وتحسين البنية التحتية المالية.

- دراسة الباحثين (أيمن و وفاء، مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي-تجربة كينيا نموذجاً، 2020)، حيث هدفت هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور الحلول الرقمية في تحقيق أهداف الشمول المالي، وتطوير الخدمات المالية والمصرفية الرقمية، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال دراسة تجربة كينيا نموذجاً في خدمة الهاتف المحمول، حيث تم التركيز على أساسيات الشمول المالي وعلاقته بالتحول الرقمي، انطلاقاً من تطبيق خدمة الهاتف المحمول (M-Pesa) في الخدمات المالية والمصرفية. حيث خلصت الدراسة إلى فعالية تجربة كينيا في مجال تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاقه من خلال هذه الخدمة، حيث أكدت ذلك قاعدة بيانات البنك الدولي العالمي التي تشير وصول مؤشرات الشمول المالي إلى مستويات عالية، باتجاه تعميق انتشار وصول الخدمات المالية والمصرفية من طرف السلطات النقدية الكينية، كما يوصي الباحثين بالعمل على استمرار الإصلاحات البنكية في كينيا تماشياً مع مستجدات الصناعة المصرفية العالمية، لا سيما فيما يتعلق بالتكنولوجيا المالية.

1. الإطار النظري للشمول المالي:

مع تزايد الاهتمام بموضوع الشمول المالي من قبل اقتصاديات دول العالم لا سيما مجموعة العشرين من خلال عقدتهم للمؤتمرات والاجتماعات الدورية الطارئة لوضع الاستراتيجيات والركائز التي من شأنها أن تعزز وتوسع من نطاقه ليلبغ كل المناطق الجغرافية في أنحاء العالم في سبيل تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، وعليه بدايةً وجب التطرق إلى مفهوم الشمول المالي، أهدافه ، أبعاده ومؤشراته.

أ. مفهوم الشمول المالي:

يعرف الشمول المالي على أنه "إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتبعة الأسعار نسبياً، مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية" (ذهبية وسمية، 2020، صفحة 102)

كما يمكن أن يتراوح مفهوم الشمول المالي بين "الوصول إلى الخدمات المقدمة واستخدامها بشكل مسؤول ومستدام" إلى "تقديم الخدمات المالية بتكاليف معقولة للشرائح المحرومة وذات الدخل المنخفض في المجتمع." (Ratna, Martin, papa, & other, 2015, p. 08)

وتعرفه كل من منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFI) المنبثقة عنها بأنه "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت المناسب وبسعر معقول وبشكل كافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي" (صونيا و عديلة، 2021، صفحة 275)

كما يعرفه مركز الشمول المالي في واشنطن على أنه "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء" (نصيرة و آسيا، 2018، صفحة 748).

إذا يمكن استخلاص أن الشمول المالي هو مصطلح يشير إلى توفير وإتاحة الخدمات والمنتجات المالية بأسعار وتكاليف منخفضة ومناسبة لكافة فئات المجتمع، وتلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات والشركات من خدمات الدفع والتحويلات وخدمات الائتمان والتمويل، بكل نزاهة وشفافية

ب. نشأة وتطور الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام 1993 في دراسة ليشون وثرفت (Leyshon & Thrift) عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية (محمد و عمر، 2019، صفحة 03). وفي العام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة (سمير، 2016، صفحة 15) وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي، بعد أزمة الرهن العقاري العالمية سنة 2008، من خلال اعتماد الدول والحكومات لسياسات دعم الشمول المالي وتوسيع نطاقه لاستفادة كافة طبقات المجتمع من الخدمات المالية، وفي عام 2011 دشن البنك الدولي، بتمويل من مؤسسة بيل وميليندا جيتس قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، التي تعد أشمل قاعدة بيانات في العالم عن كيفية قيام البالغين بالادخار والاقتراض وسداد المدفوعات وإدارة المخاطر المالية. وتغطي قاعدة البيانات هذه التي تعتمد على بيانات المسوح الاستقصائية، شملت 150 ألف بالغ في سن 15 عاماً على الأقل، التي يتم جمعها بالتعاون مع مؤسسة جالوب "Gallup" لأكثر من 140 بلداً حول العالم. وأعقب الجولة الأولى من المسوح الاستقصائية جولة ثانية في عام 2014 وأخرى ثالثة في عام 2017. كما أنه وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة. كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية (مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (C-GAP)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي (سمير، مرجع سابق، 2016، صفحة 15).

ت. مبادئ مجموعة العشرين (G20) عالية المستوى للشمول المالي الرقمي:

اقترحت قمة مجموعة العشرين (G20) لعام 2016 من خلال منظمة الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI) مبادئ متقدمة لدعم التمويل الرقمي والارتقاء بالشمول المالي، تلتزم فيها مجموعة البنك الدولي بتقديم قاعدة بيانات المؤشر العالمي

- للشمول المالي لقياس مستويات وصول واستخدام وكذا نوعية الخدمات المالية وطنيا وعالميا. وتتمثل هاته المبادئ فيما يلي: (GPI & G20, 2016)
- الترويج للخدمات المالية الرقمية كأولوية لتطوير أنظمة الشمول المالي، من خلال تقييم ومراقبة الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية؛
 - تحقيق التوازن بين الابتكار والمخاطر: أي العمل على الموازنة بين الابتكار المالي أو ما يعرف بالشمول المالي الرقمي، وبين إدارة وتقييم المخاطر؛
 - توفير إطار قانوني وتنظيمي ممكن ومناسب لرقمية الشمول المالي، مع مراعاة المعايير الدولية لهيئة مجموعة العشرين ذات الصلة وتوجيهاتها؛
 - توسيع النظام البيئي للبنية التحتية المالية، لتوفير هياكل أساسية آمنة، موثوقة ومنخفضة التكلفة، لتسهيل وصول الخدمات المالية الرقمية لجميع المناطق الجغرافية، خاصة المناطق الريفية المحرومة؛
 - إنشاء تطبيقات مالية رقمية مسؤولة لحماية المستهلكين والبيانات، تركز على القضايا الخاصة بالخدمات المالية الرقمية؛
 - تعزيز التنقيف المالي والرقمي: من خلال دعم وتقييم البرامج التي تعزز التنقيف المالي على ضوء الخصائص والمزايا، وكذا المخاطر الخدمات المالية الرقمية؛
 - تسهيل وصول العميل للخدمات المالية الرقمية: من خلال تطوير أنظمة وبيانات الهوية للعملاء التي يمكنها من وصول المنتجات والخدمات بتكلفة ميسورة، ويمكن التحقق منها وتتلائم مع الاحتياجات المتعددة وتقلل مستويات المخاطر؛
 - تتبع تقدم الشمول المالي الرقمي: من خلال قياس وتقييم شامل وقوي للبيانات، حيث يجب أن يستفيد هذا النظام من مصادر جديدة للبيانات الرقمية، ويمكن أصحاب المصلحة من تحليل ورصد العرض والطلب على الخدمات المالية الرقمية؛

ج. أهداف الشمول المالي:

إن زيادة الاهتمام بالشمول المالي، ووضع وتنفيذ إستراتيجيات وطنية وعالمية لتعزيزه وتوسيع نطاق، يرجى منه تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية والتي تتمثل في النقاط التالية: (العباس، حميد، و بلعباس عز الدين، 2019، الصفحات 229-230).

- ✓ تسهيل آليات وصول واستخدام فئات المجتمع المستهدفة إلى الخدمات والمنتجات المالية المختلفة، وتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛
- ✓ تشجيع المواطنين على الادخار واستثمار الأموال بالطرق المثلى، وذلك من خلال إعداد برامج توعوية وتنقيفية موجهة لفئات المجتمع المختلفة لتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار لديهم، وكذلك تحفيز التنافس بين مزودي الخدمات المالية؛
- ✓ تعزيز إجراءات حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات ذات العلاقة لضمان الشفافية والإفصاح التام والعدالة في التعامل، كما يجب تعريف جميع المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم، المتمثلة في (الحصول على تقاريرهم المالية والانتمانية، الحق الاعتراض على بياناتها، تعريفهم بآليات وطرق تقديم الشكاوي ضد المؤسسات المالية وإجراءات متابعتها ومعالجتها)؛

✓ الحد من مخاطر مزودي الخدمات والمنتجات المالية الذين يعملون خارج إطار النظام المالي، إلا أنه يمكن إلى جانبها وضع أهداف خاصة بكل بلد تبعا لوضعية مستوى الشمول المالي فيه، ومواطن النقص التي تميزه في مجال الخدمات والمنتجات المالية.

بالإضافة إلى مساهمته في زيادة النمو الاقتصادي، واستقرار النظام المالي من خلال رفع الكفاءة المالية وتحسين ظروف المعيشة، فالشمول المالي يهدف إلى خفض مستويات الفقر وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

ح. المحاور الأساسية للشمول المالي:

إن مجموعة البنك الدولي تدعم وتشجع مختلف الدول في سبيل تحقيق الشمول المالي، من خلال منهج موحد يركز على جملة من المحاور نحصرها في النقاط الآتية: (GROUP, 2021, p. 05)

استخدام الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي (NFIS)؛

■ عصرية أنظمة الدفع بالتجزئة والمدفوعات الحكومية؛

■ إصلاح أنظمة الدفع الوطنية، وأسواق التحويلات؛

■ تنويع الخدمات المالية المقدمة للأفراد؛

■ الاستفادة من التكنولوجيا لتوسيع نطاق الشمول المالي (التكنولوجيا المالية)؛

■ تعزيز المنافسة وزيادة نقاط الوصول للخدمات المالية؛

■ تعزيز حماية المستهلك ماليا؛

■ تحسين الكفاءة المالية، من خلال استراتيجيات التثقيف المالي؛

■ جمع بيانات الشمول المالي من خلال الدراسات الاستقصائية العالمية والقطرية، وغيرها من الموارد.

بالإضافة إلى دعم البنية التحتية المالية لتلبية متطلبات الشمول المالي، فضلا عن بيئة قانونية ملائمة عن طريق إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات، وكذا تعزيز الانتشار الجغرافي بالتوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية وإنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل: الوكلاء وخدمات الهاتف البنكي نقاط البيع والصرفيات الآلية وخدمات التأمين وغيرها (ابتسام، شذى، و وفاء، 2020، صفحة 51).

خ. أبعاد ومؤشرات الشمول المالي:

لقياس مستويات الشمول المالي وتطوره في مختلف البلدان، و إجراء المقارنات الدولية، أطلقت مجموعة البنك الدولي عدة مؤشرات يمكن إجمالها في الجدول الآتي:

جدول رقم (01): أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه حسب البنك الدولي.

المؤشرات قياسه	البعد
- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأ حسب الوحدة الإدارية؛ - عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم ² ؛ - حساب النقود الإلكترونية؛ - نسبة إجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة.	الوصول للخدمات المالية
- نسبة البالغين الذين لديهم حساب بنكي واحد بشكل دائم/ أو نوع واحد كحساب وديعة منظم؛ - نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان/ نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت/ عدد معاملات الدفع عبر الهاتف/ عدد سياسات التأمين لكل 1000 من البالغين.	استخدام الخدمات المالية

- الشفافية: نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة حول الخدمات المالية في بداية القرض المالي؛ - حماية المستهلك: مدى وجود قوانين وأنظمة لضمان حقوق المستهلك وإمكانية اللجوء للعدالة لحل المشاكل المالية؛ - الراحة والسهولة: يقيس هذا المؤشر نسبة العملاء حول سهولة الوصول/ أو عدم الراحة وسهولة استخدام الخدمات المالية؛ - التثقيف المالي: يقيس نسبة البالغين الذين لديهم معارف مالية، وقدرتهم على التخطيط/ إعداد ميزانية/ لديهم مصطلحات مالية.	جودة الخدمات المالية
---	------------------------------------

المصدر: (سيد امير و دحمان، 2020، الصفحات 66-67)

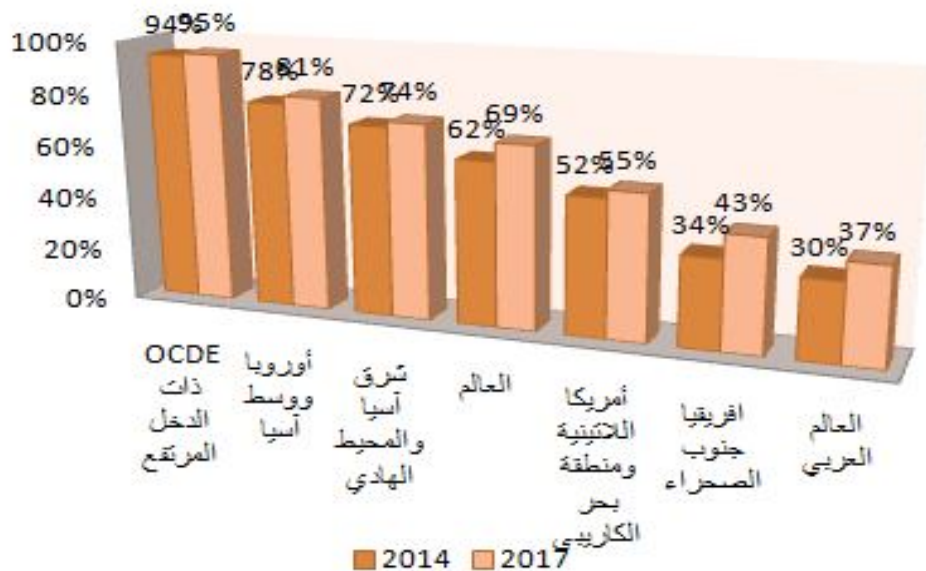
2. واقع الشمول المالي عالميا وعربيا

يمكن للشمول المالي أن يتحقق من خلال انتهاج حكومات البلدان لسياسات واستراتيجيات تؤدي إلى وصول الخدمات المالية لكافة المناطق، هاته الأخيرة التي تساعد في الدفع بعجلة التنمية، وتحقيق الأهداف المسطرة من قبل الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي المتمثلة أساسا في الحد من الفقر وتحقيق العدالة في توزيع الثروات والمساواة بين الجنسين وكذا تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي والتي يمكن قياسها بالاعتماد على عدة مؤشرات أطلقها البنك الدولي لقياس مستويات الشمول المالي في مختلف البلدان.

أ. مؤشرات الشمول المالي في العالم:

تعد قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أشمل مجموعة بيانات في العالم حول كيفية قيام البالغين بالادخار، والاقتراض، وسماد المدفوعات، وإدارة المخاطر المالية وتصدر عن البنك الدولي كل ثلاث سنوات منذ 2011، ويقدم إصدار 2017 قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية من خلال كيفية استخدام الأشخاص للخدمات المالية في 140 بلداً، وفيما يلي تقرير عن واقع الشمول المالي حول في العالم: (الدولي، 2017، الصفحات 3-2).

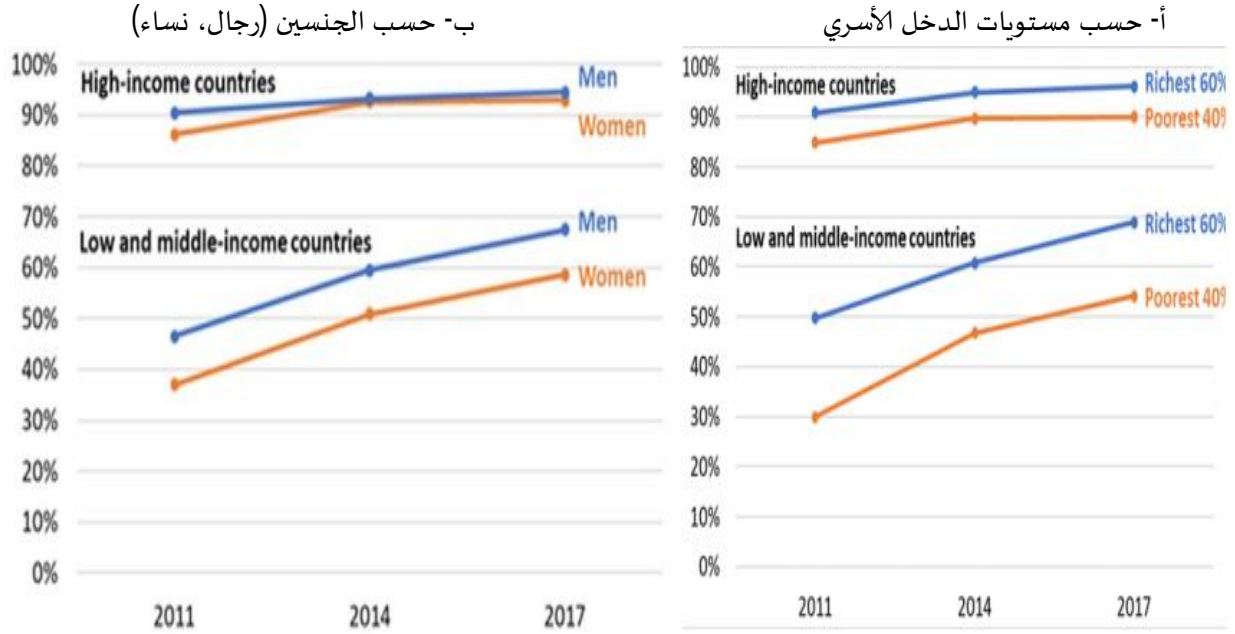
تظهر قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، أن 515 مليون بالغ في مختلف أنحاء العالم قد فتحو حسابات إما في البنوك والمؤسسات مالية أو من خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في الفترة بين عامي 2014 و 2017، ويعني أن 69% من البالغين يمتلكون حسابات سنة 2017، مقابل ما نسبته 62% عام 2014 و 51% عام 2011، وفي البلدان المرتفعة الدخل يمتلك حوالي 94% من البالغين حسابات مقابل 63% في البلدان النامية، كما أن هناك تفاوت في ملكية الحسابات من بلد لآخر. في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، حيث يمتلك حاليا ما يزيد عن 10% من البالغين حسابات مالية عبر الهاتف المحمول. ورغم تركيز الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة في شرق إفريقيا، فإن تحديث عام 2017 يظهر أن هذه الخدمات انتشرت منذ ذلك الحين إلى أنحاء جديدة من منطقة إفريقيا جنوب الصحراء ونسبة البالغين الذين لديهم حسابات تجاوزت 30% في كوت ديفوار والسنغال، و 40% في الجابون. وتشمل كذلك بنجلاديش وإيران ومنغوليا وباراجواي، أين وصلت نسبة البالغين المالكين لحسابات مالية إلى نحو 20% وأكثر.

شكل قم (01) : نسبة البالغين فوق سن 15 عام الذين يملكون حسابات مصرفية رسمية في أنحاء العالم

المصدر: (نادية، 2021، صفحة 19).

كما يلاحظ من خلال الشكل أعلاه، ارتفاع نسبة البالغين + 15 عاما المالكين لحسابات مصرفية رسمية (بنوك ومؤسسات مالية رسمية) بما فيها الم في كل المناطق الجغرافية نتيجة وضع الحكومات لسياسات تعزيز الشمول المالي من خلال تبني ودعم استخدام الخدمات المالية الرقمية، لا سيما بمنطقتي العالم العربي وإفريقيا جنوب الصحراء التي شهدت تطورا ملحوظا في مجال الشمول المالي قياسا بمؤشر امتلاك البالغين لحسابات مصرفية، حيث ارتفعت من 30% و 34% سنة 2014 إلى حوالي 37% و 43% سنة 2017 تواليا، إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بالنسب المحققة في باقي المناطق الجغرافية. أما فيما يخص التفاوت في ملكية الحسابات المصرفية، حيث تقدر نسبة الرجال المالكين لحسابات بحوالي 72% مقابل 65% من النساء وهذه الفجوة بين الجنسين التي تقدر بسبعة نقاط مئوية (7%)، كانت موجودة أيضا في عامي 2014 و 2011 وفي البلدان النامية لم يطرأ أي تغيير على هذه الفجوة حيث لا تزال بواقع (9%). ولم تتحسن الفجوة بين الأغنياء والفقراء، فمن بين المنتمين لأغنى 60% من الأسر في البلدان يمتلك 74% من البالغين حسابات، مقارنة بمن ينتمون لأفقر 40% من الأسر، أين لا يمتلك سوى 61% من البالغين حسابات مما يخلق فجوة بواقع 13 نقطة مئوية، هذه الأخيرة التي لم تتغير منذ عام 2014.

شكل رقم (02): التفاوت في امتلاك الحسابات المصرفية بين الدول المتقدمة والنامية.

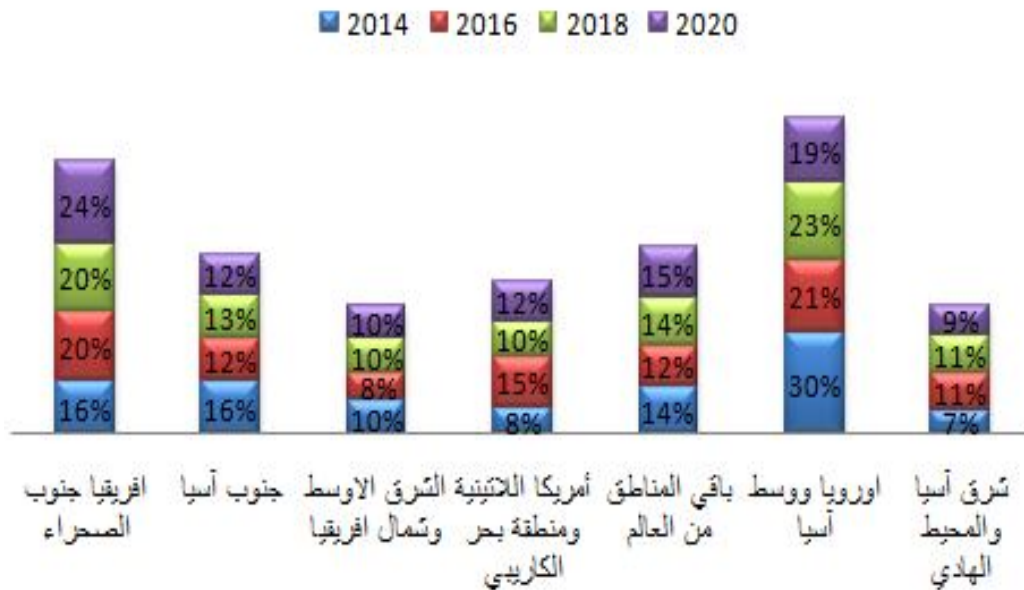


Source: (Group, 2021, p. 03) .

ويوضح الشكل رقم (02) نسبة التفاوت في امتلاك الحسابات المصرفية بين الدول مرتفعة الدخل والدول منخفضة أو متوسطة الدخل، حيث يلاحظ اختلاف حجم الفجوات بين الجنسين وبين الأسر الغنية والفقيرة، ففي الدول المرتفعة الدخل يلاحظ تقلص الفجوة من حوالي 3.9 نقطة مئوية سنة 2011 إلى انعدامها تقريبا سنتي 2014 و 2017، في حين أن الفجوة بين الجنسين في البلدان النامية فقد شهدت ثباتا تقريبا في الفترة ما بين 2011 و 2017 بواقع 9 نقاط مئوية، في حين أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء وصلت إلى حوالي 20% سنة 2011 و 16% وهي فوارق كبيرة جدا، تعكس مدى الضعف والتدهور الذي تعاني منه البلدان النامية في مجال الشمول المالي وعدم اتساع نطاقه مقارنة بالبلدان المتقدمة المرتفعة الدخل.

ب. التوزيع الجغرافي لتمويل الشمول المالي في العالم:

يوفر مسح المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) بيانات حول تدفقات التمويل للشمول المالي حيث يشارك في المسح كل من المؤسسات والأفراد الذين لديهم القدرة على صنع القرار لتخصيص الأموال اللازمة للشمول المالي، وهي شراكة عالمية تضم أكثر من 30 منظمة رائدة تسعى إلى تعزيز خدمات الشمول المالي، وتعمل سيجاب على تطوير حلول مبتكرة من خلال البحوث العملية والحوار النشط مع مقدمي الخدمات المالية، وواضعي السياسات ومؤسسات التمويل لتطبيق تلك النهج على نطاق واسع، وتجمع سيجاب التي يقع مقرها في البنك الدولي، بين نهج عملي لتنمية الأسواق المسؤولة وبرنامج نوعية تستند إلى الأدلة والشواهد لزيادة حصول الفقراء على الخدمات المالية التي يحتاجون إليها لتحسين أحوالهم المعيشية (رفيقة و سليمة، 2020، صفحة 516).

شكل رقم (03): نسبة تمويل الشمول المالي في مختلف مناطق العالم 2014-2020.

Source : (CGAP, 2021, p. 06) .

حيث يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسب التمويل في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد شهدت تطوراً كبيراً. فمن سنة 2014 ارتفعت نسبة التمويل للشمول المالي إلى 24% سنة 2020 الشيء الذي يعكس مبادرة مجموعة البنك الدولي في تعزيز الشمول المالي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بشكل خاص أدى إلى زيادة نسبة البالغين المالكين لحسابات مصرفية عبر الهواتف المحمولة والانترنت، وتقليص الفجوة بين الجنسين وكذا بين الأغنياء والفقراء، مما عزز من توسيع نطاق الشمول المالي في هاته المنطقة، مقارنة بالمناطق الجغرافية الأخرى التي شهدت تذبذباً في نسب التمويل تراوحت بين الانخفاض والارتفاع طيلة فترة الدراسة.

ت. مؤشرات الشمول المالي في العالم العربي:

حسب بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي التي أعدتها مجموعة البنك الدولي لسنة 2017، فإن المنطقة العربية لا تزال تسجل أدنى المستويات في العالم في ما يخص الشمول المالي، حيث يمتلك نحو 37% فقط من البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية، أي حوالي 160 مليون شخص عربي أي 63% من البالغين مستبعدين من الخدمات المالية والتمويلية الرسمية. كما نجد تبايناً كبيراً بين الدول ففي عام 2017 كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت عند 82%، و83% و80%، تالياً، في حين لا يتجاوز هذا الرقم 25% في كل من اليمن، وجيبوتي والسودان، وموريتانيا، وجزر القمر، والعراق، وسوريا. علماً أن قطاع التكنولوجيا المالية (Fintech) شكل خلال السنوات الماضية ثورة في مجال الأنظمة المالية العالمية والعربية.

كما تشير الإحصاءات إلى أن 79% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً في المنطقة العربية لا يمتلكون حسابات مصرفية في أية مؤسسة مالية رسمية، وهو أدنى معدل في العالم. ويمتلك 27.7% من البالغين ضمن أفقر 40% من الأسر في العالم العربي حسابات مصرفية مقابل 43.4% ضمن أغنى 60% من الأسر، مما يعكس عدم المساواة في إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية بين فئات المجتمع حسب الدخل. ولا تزال المرأة العربية تعاني

من إقصاء واضح في التعاملات المصرفية والمالية، فعلى الرغم من ارتفاع نسبة الشمول المالي لدى النساء من 13.8 % عام 2011، لا يزال يمتلك نحو 25.6 % فقط من النساء حسابات مصرفية (وهي لئى نسبة عالمياً)، مقابل 48.3 % من الرجال، مما يعكس فجوة كبيرة في نسب الشمول المالي بين الجنسين تصل إلى نحو 23 % (اتحاد المصارف العربية، 2021).

3. تجربة الإمارات العربية المتحدة وغانا في مجال الشمول المالي

بالنظر إلى النتائج التي حققتها كل من الإمارات العربية المتحدة وغانا في مجال الشمول المالي، ارتأينا في هذا الجزء عرض لأهم الإحصائيات المسجلة لمؤشرات الشمول المالي في هاتين الدولتين
أ. مؤشر امتلاك البالغين فوق سن 15 عام لحسابات مالية مصرفية:

حيث تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الشمول المالي على الصعيد العربي وواحدة من التجارب الناجحة على المستوى العالمي، بتحقيقها مستويات مرتفعة حسب مؤشر امتلاك البالغين فوق سن 15 عاما للحسابات المصرفية فمن حوالي 60% سنة 2011 إلى 84% سنة 2014 و 88 % سنة 2017 وهي نسب كبيراً مقارنة بالمتوسط العالمي ب 62% و 69% تالياً. كما يلاحظ ارتفاع ملكية الحسابات بين النساء بشكل كبير من 47% سنة 2011 إلى 76% سنة 2017 وهو ما يعنى تضيق الفجوة بين الجنسين من 22 نقطة مئوية سنة 2011 إلى 17 نقطة مئوية. ورغم استمرار الفجوة بين الأغنياء والفقراء في الوصول إلى الخدمات المالية من خلال ملكية الحسابات المصرفية، فقد شهدت تطوراً ملحوظاً، حيث تقلصت الفجوة إلى 09% مع نهاية سنة 2017 مقارنة ب 12% سنة 2011.

أما مؤشرات الشمول المالي في غانا فقد شهدت هي الأخرى تطوراً كبيراً في مجال الخدمات المالية الرقمية والتي انعكست إيجاباً على مؤشر الشمول المالي، وأضحت تجربة رائدة على المستوى الإفريقي، حيث تشير الأرقام والإحصائيات، إلى أن نسبة البالغين (+15) المالكين للحسابات مصرفية قد ارتفع من حوالي 29% سنة 2011 إلى 41% و 58% سنوات 2014 و 2017 تالياً. كما تشهد ملكية النساء للحسابات المصرفية تطوراً كبيراً منذ سنة 2011 أين بلغت النسبة 27% سنة 2011 لتستمر في الارتفاع إلى حوالي 54 % سنة 2017 وهذا ما ساهم في تعزيز الشمول المالي في غانا، ورغم ذلك فقد اتسعت الفجوة بين الجنسين في سنة 2017 ب 8% بعد ما كانت تتراوح بين 5% و 03% سنوات 2011 و 2014 تالياً. في حين تضاعلت الفجوة بين الفقراء والأغنياء من 19 نقطة مئوية سنة 2011 إلى 16 نقطة مئوية سنة 2017.
الجدول رقم (02): نسبة امتلاك البالغين فوق سن (+15) لحسابات مصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الفئات		السنوات			المتوسط العالمي		
		2017	2014	2011	2017	2014	2011
حسب الجنس	ذكور (+15)	69%	90%	93%	55%	66%	72%
	إناث (+15)	47%	68%	76%	47%	58%	65%
حسب الدخل	أفقر 40% من الأسر	53%	78%	83%	41%	55%	61%
	أغنى 60% من الأسر	65%	88%	92%	57%	67%	74%
حسب القوة العاملة	نسبة العاملين	80%	91%	93%	56%	69%	74%
	نسبة البطالين	24%	49%	57%	38%	49%	59%
حسب المستوى	التعليم الابتدائي أو أقل	43%	64%	71%	37%	48%	56%

التعليمي	التعليم الثانوي وأكثر	61%	85%	89%	66%	73%	79%
سكان الأرياف		75%	90%	80%	44%	58%	66%

المصدر: (البنك الدولي، 2017).

الجدول رقم (03): نسبة امتلاك البالغين فوق سن (15+) لحسابات مصرفية في دولة غانا.

الفئات		السنوات			المتوسط العالمي		
		2017	2014	2011	2017	2014	2011
حسب الجنس	ذكور (15+)	32%	42%	62%	66%	72%	55%
	إناث (15+)	27%	39%	54%	58%	65%	47%
حسب الدخل	أفقر 40% من الأسر	18%	34%	48%	55%	61%	41%
	أغنى 60% من الأسر	37%	45%	64%	67%	74%	57%
حسب القوة العاملة	نسبة العاملين	32%	43%	63%	69%	74%	56%
	نسبة البطالين	21%	33%	48%	49%	59%	38%
حسب المستوى التعليمي	التعليم الابتدائي أو أقل	16%	25%	49%	48%	56%	37%
	التعليم الثانوي وأكثر	51%	54%	68%	73%	79%	66%
سكان الأرياف		26%	35%	53%	58%	66%	44%

المصدر: (البنك الدولي، 2017).

ب. مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية:

يقيس هذا المؤشر نسبة لأفراد البالغين فوق سن 15 الذين قاموا بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية خلال الأشهر 12 الأخيرة، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة المدخرين في الإمارات من 19% سنة 2011 إلى 32% سنة 2014 لتشهد بعد ذلك انخفاض ملحوظ سنة 2017 بنسبة قدرت بحوالي 29%، إلا أنها تبقى نسب مرتفعة مقارنة بالمتوسط العالمي الذي قدر بـ 27% في سنة 2017، وهذا ما يعكس ثقة المواطنين في المؤسسات المالية الإماراتية وإيداع أموالهم بدون أية مخاوف. فيما أظهرت بيانات البنك الدولي أن نسبة الأفراد المدخرين في دولة غانا قد شهدت ارتفاعاً من 16% سنة 2011 إلى 19% سنة 2014 لتشهد انخفاضا قدر بنسبة 3% سنة 2017.

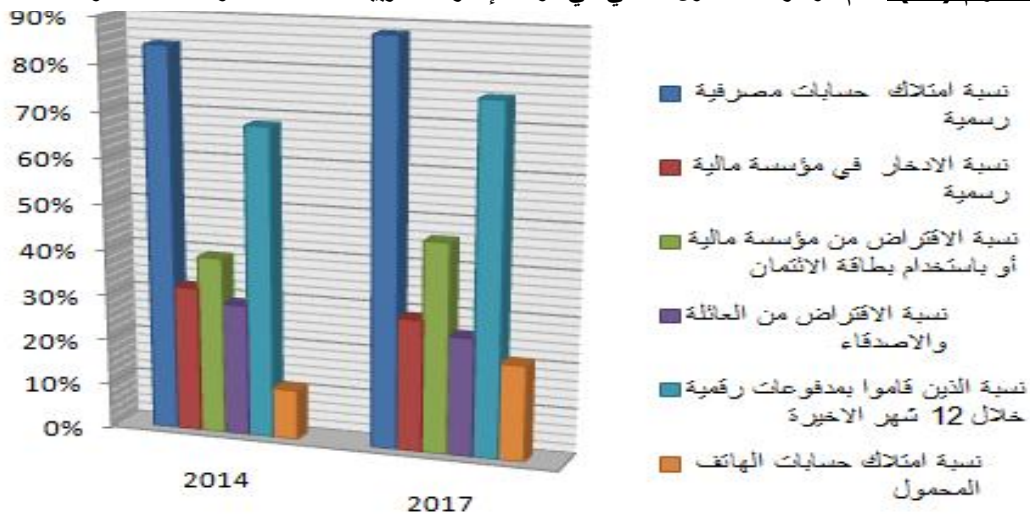
ت. مؤشر ملكية بطاقات الائتمان والاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية:

في دراسة لنسبة البالغين (15+) عام المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو باستخدام بطاقة الائتمان شهدت الإمارات العربية المتحدة تطوراً ملحوظاً حيث ارتفعت من 39% منذ سنة 2014 إلى 46% سنة 2017. بفارق كبير عن نسبة الاقتراض من الأصدقاء والعائلة قدر بحوالي 20%، كما شهدت تطوراً كبيراً في ملكية الأفراد البالغين لبطاقات الائتمان بنسبة 45% سنة 2017 أي بفارق 27% عن المتوسط العالمي. فيما كانت نسبة المقترضين البالغين في غانا قد شهدت تطوراً ملحوظاً منذ سنة 2011 أين ارتفعت من 8% إلى 12% سنة 2017 في حين نلاحظ أن نسبة الاقتراض من العائلة والأصدقاء قد ارتفعت من 22% سنة 2014 إلى 23% سنة 2017 أما نسبة البالغين المالكين لبطاقات الائتمان فقد بلغت 6% سنة 2017، وهي نسبة ضعيفة وهذا ما يعكس ضعف ثقة الأفراد في الخدمات المالية المصرفية.

ج. مؤشر المدفوعات الرقمية واستخدام حسابات الهاتف النقال:

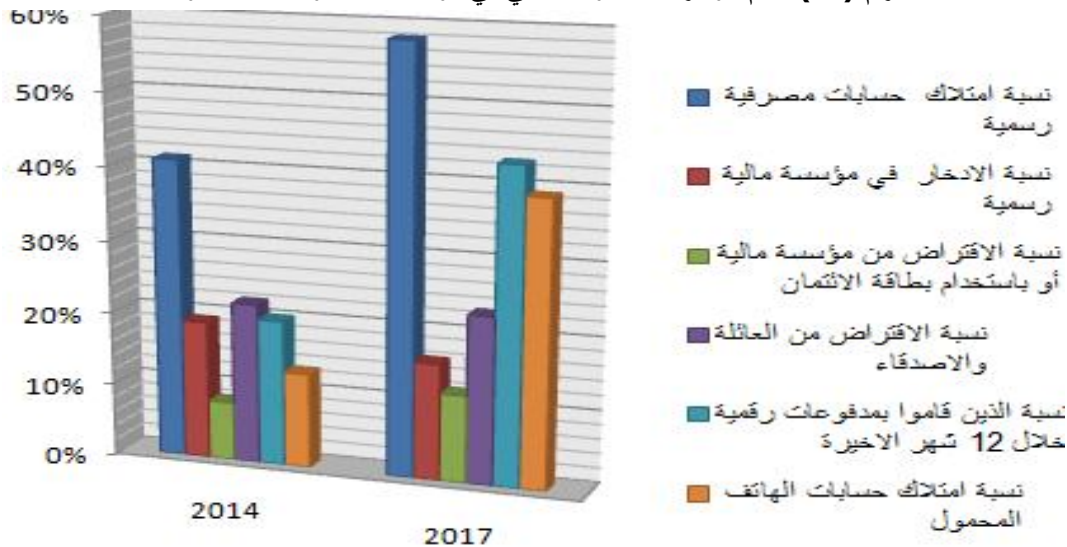
شهدت الإمارات العربية المتحدة تطورا في مجال المدفوعات الرقمية، حيث ارتفعت نسبة البالغين الذين قاموا بمدفوعات رقمية خلال 12 الأشهر الأخيرة من 68% سنة 2014 إلى 6% سنة 2017 في حين شهدت غانا هي الأخرى تزايدا في حجم المدفوعات الرقمية من 20% سنة 2014 إلى حوالي 43% سنة 2017 وهي نسب مرتفعة مقارنة بالمتوسط العالمي. أما إحصائيات استخدام الهواتف المحمولة في الوصول إلى الحسابات المصرفية الرسمية فتشير إلى مدى مستوى الوعي والتثقيف المالي، ويعكس تطور البنية التحتية للتكنولوجيا المالية في البلدين التي ساعدت في انتشار حسابات الهاتف المحمول واستخدامها في الدفع الرقمي حيث بلغت 47% و 39% في كل من الإمارات وغانا تواليا والتي فاقت المتوسط العالمي المقدر بـ 25%.

شكل رقم (04): أهم مؤشرات الشمول المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة لسنوات 2014 و 2017



المصدر: (البنك الدولي، 2017).

شكل رقم (05): أهم مؤشرات الشمول المالي في دولة غانا لسنوات 2014 و 2017



المصدر: (البنك الدولي، 2017)

4. هيكل قطاع الخدمات المالية والمصرفية في الإمارات العربية المتحدة: (اتحاد المصارف العربية، 2017).

يبلغ عدد المصارف التجارية العاملة في الإمارات العربية المتحدة 49 مصرفاً تدير شبكة واسعة من الفروع تضم 959 فرعاً. وتشمل هذه المصارف 23 مصرفاً محلياً و 6 مصارف خليجية و 20 مصرفاً أجنبياً وعربياً، بالإضافة إلى مصرفين للاستثمار و 7 مصارف أعمال، وارتفع عدد فروع المصارف المحلية الـ 23 من 869 فرعاً بنهاية عام 2014 إلى 874 فرعاً بنهاية الفصل الأول من العام 2016. وتدير المصارف الخليجية الستة العاملة في الإمارات العربية المتحدة أربعة فروع، وقد انخفض عدد المصارف الأجنبية من 22 مصرفاً إلى 20 مصرفاً تدير 81 فرعاً بنهاية الفصل الأول 2016، نتيجة لتحويل بنك باركليز إلى بنك أعمال واستحواذ فرع بنك HSBC على فرع بنك لويبرز، وفي ما يتعلق بأجهزة الصراف الآلي للبنوك العاملة في الإمارات، فقد بلغ عددها 5,144 جهازاً في نهاية الفصل الأول من العام 2016. للقطاع المصرفي الإماراتي إسهامات كبيرة في الاقتصاد الوطني، حيث قدمت المصارف الإماراتية على مر السنوات قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد وساهمت في نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. كما يُعتبر القطاع المصرفي الإماراتي الشريك الرئيسي في التنمية الاقتصادية والمالية لما له من تأثير في حركة رأس المال والاستثمارات الداخلية والخارجية، تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً و الـ 33 عالمياً في مؤشر البنك الدولي للشمول المالي ويأتي ارتفاع معدل استخدام الخدمات المالية في الإمارات نتيجة الجهود المستمرة من جانب البنك المركزي والمصارف لتسهيل الحصول على الخدمات المالية الرسمية، لكل قطاعات وشرائح المجتمع عبر تشجيع المصارف على زيادة شبكة فروعها وعرض منتجات توفير مالية مبتكرة وتسهيل الحصول على الائتمان ونشر استخدام وسائل الدفع الحديثة.

5. مبادرات الإمارات العربية المتحدة لتعزيز الشمول المالي ((ESCWA)، 2019، الصفحات 53-52):

أ. الدرهم الإلكتروني e-Dirham

تستخدم منظومة الدرهم الإلكتروني أحدث التقنيات وتوفر مستوى عالياً وعالمياً من الأمان والفعالية في الدفع الإلكتروني، وتضمن تغطية مثلى وواسعة، مما يجعلها منظومة متكاملة في الإمارات العربية المتحدة. ويعمل النظام الجديد على منح المواطنين والمواطنات سهولة وراحة في انجاز المعاملات، مما يسهل تحصيل رسوم الخدمات الحكومية وغير الحكومية من خلال:

- نظام الدفع المتكامل للبطاقات المدفوعة مسبقاً والبطاقات الائتمانية؛
- نقاط البيع والتحويل الإلكتروني EFTPOS؛
- الدفع عبر الانترنت والتجارة الإلكترونية EIPGP؛
- البطاقات الورقية eVouchers؛
- التحويل والحسم المباشر من الحسابات البنكية eDebit & eDirect؛
- الدفع بواسطة الهاتف النقال eMobile؛
- الدفع بواسطة الأكشاك الإلكترونية eKiosks؛
- الدفع بواسطة المحفظة الإلكترونية الافتراضية eWallets.

ب. محفظة الإمارات الرقمية Emirates Digital Wallet

أنشئت كحل لاستبدال الأموال النقدية وهي تمكن من إتمام المدفوعات والتحويلات المالية باستخدام الهواتف الذكية والأجهزة النقالة الأخرى وتدعم بذلك مبادرة الحكومة الذكية في الإمارات العربية المتحدة. وتجمع منصة المحفظة 16 مصرفاً

- في الإمارات العربية المتحدة، وبهذا تمهد الطريق للتعاملات المالية غير النقدية من الصرف والحوالات وإدخال المال لجميع المقيمين والمقيمتين والعاملين. لا تتطلب محفظة الإمارات الرقمية حساباً مصرفياً وهذا ما مثل حلاً مثالياً للسكان ويدعم هدف المصرف المركزي لتخفيض تداول النقد وإزالته في النهاية، وتقليل المخاطر المالية والاحتيايل. وفي إطار دعم التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة وتشجيع قطاع الخدمات المالية الرقمية من أجل توسيع نطاق الشمول المالي، انضم العديد من الشركات للاستثمار في الإمارات من أبرزها: (INVESTERA، 2020)
- شركة أماكس Amex التي أطلقت مسرعاً للشركات الناشئة ودعمهم على تقديم حلول رقمية مبتكرة للعملاء وشركاء الأعمال في الشرق الأوسط.
 - أعلنت شركة Citi عن تحدي MENA Fintech في عام 2019 الذي منح شركات التكنولوجيا المالية فرصة للكشف عن حلول مبتكرة لقضايا مثل التحويل الرقمي للنقد والدفع الرقمي المضمون وتمكين سهولة عمليات التجارة الرقمية.
 - أطلقت "Mastercard Start Path Summit" في دبي حيث جمعت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لعرض حلولها المبتكرة في الخدمات المالية والتجارة.
 - اختارت Village Capital و MetLife Foundation مشروعاً في مرحلة الإنشاء من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للانضمام لبرنامج MENA: Finance Forward 2019 وهو جزء من مبادرة عالمية يقودها الشركاء المؤسسون ، Village Capital MetLife Foundation, PayPal .
 - أقيمت شراكة بين Visa واثنتين من مسرعي التكنولوجيا المالية في الإمارات Fintech Hive Startupbootcamp وفرت Visa وشركائها خدمات التوجيه والاستشارة، وأطلقت Visa أيضاً "برنامج Fintech Fast Track" العالمي الذي يوفر للشركات الناشئة القائمة والجديدة حلول مالية مبتكرة وسريعة.
 - في 2018 قدمت إنفيسيتيرا وهي مزود للتكنولوجيا المالية، منصة لإدارة المحافظ الاستثمارية تركز على الأتمتة. تحتوي المنصة أيضاً على الجيل الجديد لإدارة الاستثمار والتي تتوجه نحو شركات الأسهم الخاصة وشركات الاستثمار العائلية. أطلق مصرف أبوظبي الإسلامي مؤخرًا منصة مبيعات مصرفية افتراضية ستمكن العملاء من التحدث مع مصرف أبوظبي الإسلامي والتقدم بطلب للحصول على التمويل الشخصي والبطاقات، والمنتجات المصرفية الأخرى. كما قدم مصرف أبوظبي الإسلامي مؤخرًا فرصة استخدام Apply Pay لمنح إمكانية إجراء عمليات الدفع بدون تلامس.
 - تم منح منصة Liquefy الناشئة في هونج كونج موافقة مبدئية لتشغيل منصتها للتمويل الخاص (PFP) لسوق أبوظبي العالمي، بما يتماشى مع النظام التنظيمي الأوسع للسلطة القضائية للأصول الرقمية والأوراق المالية.

5. الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في غانا:

انطلقت الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في غانا على الرغم من أنها تأتي في المرتبة الثانية بعد دولة كينيا التي تعتبر السوق الأكبر، فقد اعترف البنك الدولي بغانا باعتبارها سوق المال عبر الهاتف المحمول الأسرع نمواً في إفريقيا في السنوات الخمس الماضية، مما زاد بشكل كبير من الشمول المالي للمجتمعات المحرومة.

في عام 2012 كان هناك 350000 فقط من الغانيين يتعاملون باستخدام حساباتهم المالية عبر الهاتف المحمول فيما بعد بدأت شركات الاتصالات في الاستثمار بكثافة في خلق الوعي وتنقيف العملاء وتوظيف الوكلاء والتجار مع دعم الحكومة في سبيل تعزيز استخدام الأموال عبر الهاتف المحمول وتقليل تدفق النقد، لتسهيل وصول الخدمات المالية إلى

كافة المناطق وتعزيز الشمول المالي، الأمر الذي أمكن للأفراد والمؤسسات في غانا تحويل الأموال أو سداد المدفوعات أينما كانوا، بطريقة بسيطة وسريعة ومريحة وبأسعار معقولة مقارنة بالعقد الماضي. تظهر بيانات (Repeated Cross-Section) أن ملكية حساب رسمي (منفرد أو منظم) بلغت 44.7% في عام 2017 و 36.3% في عام 2019 وأفاد 48.5% من البالغين أنهم ادخروا أموالاً بالمؤسسات المالية في الأشهر الـ 12 الماضية عام 2017 مقارنة بـ 64.1% في عام 2019. ارتفعت حسابات M-money من 34.9% في عام 2017 إلى 92.6% في عام 2019. وهذا يسهل التعاون بين البنوك ومشغلي شبكات الهاتف المحمول (MNOS) لتقديم الخدمات المالية الرقمية، لا سيما في المناطق الريفية، اكتسب هذا النظام البيئي للإدماج المالي مكانة في المقام الأول بسبب الانقسام بين الريف والحضر في غانا. الهجرة من الريف إلى الحضر للعمل وإرسال الأموال إلى الوطن أمر شائع. حيث يعتبر M-money هو بديل فعال من حيث التكلفة وكفاء لتحويل الأموال مع رسوم بنسبة 1 في المائة (مجانية بمبالغ أقل من GHC100 (العملة المحلية) (Carlos Sakyi-Nyarko, 2022).

ووفقاً لمخلص البيانات الاقتصادية والمالية الذي نشره بنك غانا في مارس 2021، ارتفع عدد حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول النشطة من 14.7 مليون في فبراير 2020 إلى 17.5 مليون في فبراير 2021، بينما ارتفع عدد الوكلاء النشطين من 235000 إلى 465000، الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية في غانا وسد فجوة الشمول المالي، وارتفع العدد الإجمالي للمعاملات المالية عبر الهاتف المحمول شهرياً من 193 مليون في فبراير 2020 إلى 295 مليون في فبراير 2021، في حين ارتفع إجمالي قيمتها من 5 مليارات دولار شهرياً في فبراير 2020 إلى 11.5 مليار دولار شهرياً في فبراير 2021. (Ngila, 2021) والفاعل المؤسس هو البنك المركزي الغاني المشار إليه باسم بنك غانا، الذي ينظم الأنشطة المالية من خلال توفير التوجيهات السياسية والتنظيمية للتخفيف من المخاطر النظامية وتحقيق الشمول المالي، ينظر مجلس الإدارة إلى التكنولوجيا المالية على أنها عامل تمكين رئيسي للشمول المالي، وقد أنشأ قسم التكنولوجيا المالية والابتكار وصاغ سياسات الأموال الإلكترونية والخدمات المالية الرقمية، وقدم نظام الدفع وقانون الخدمات (قانون 1987/2019)، ونظام ترخيص التكنولوجيا المالية لتنظيم النظام البيئي، كما تقوم الحكومة بمدفوعات غير نقدية مقابل الخدمات.

6. واقع الشمول المالي في الجزائر:

تعتبر الجزائر كنظيرتها من الدول النامية لا سيما العربية منها، التي تسعى جاهدة في سبيل تحقيق مستويات متقدمة في مجال الشمول المالي، من خلال وضع الخطط والسياسات اللازمة للارتقاء والرفع من أداء المؤسسات المالية والمصرفية، والعمل على توسيع نطاق وصول الخدمات المالية إلى كافة شرائح المجتمع، والتقليل من الفئات المحرومة مالياً وتقليص الفجوات بين الأغنياء والفقراء وبين الجنسين، ومن خلال مؤشر البنك الدولي لقياس مؤشرات الشمول المالي، سوف نستعرض المؤشرات الجزئية لواقع الشمول المالي في الجزائر وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (04): أهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر

المتوسط العالمي			السنوات			الفئات	
2017	2014	2011	2017	2014	2011		
72%	66%	55%	56%	61%	46%	ذكور (15+)	امتلاك
65%	58%	47%	29%	40%	20%	إناث (15+)	الحسابات
61%	55%	41%	35%	37%	23%	أفقر 40% من الأسر	المصرفية
74%	67%	57%	48%	59%	41%	أغنى 60% من الأسر	(%)
29%	17%	/	5%	6%	/	استخدام الانترنت في دفع الفواتير أو الشراء في السنة الماضية (%)	
27%	27%	22%	11%	14%	4%	الادخار في مؤسسة مالية (%)	
18%	18%	15%	3%	6%	1%	ملكية بطاقات الائتمان (%)	
23%	22%	/	5%	6%	/	الاقتراض من المؤسسات المالية أو باستخدام بطاقة الائتمان (%)	
26%	26%	23%	19%	13%	25%	الاقتراض من الأصدقاء أو العائلة (%)	
25%	/	/	2%	/	/	استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للوصول إلى الحساب المصرفي (%)	
45%	37%	/	16%	12%	/	المدفوعات الرقمية في السنة الماضية (%)	
4%	2%	/	/	/	/	حسابات الهاتف المحمول (%)	
66%	58%	44%	44%	42%	24%	سكان الأرياف (%)	

المصدر: (البنك الدولي، 2017).

من خلال معطيات الجدول أعلاه، يلاحظ ما يلي:

- نسبة البالغين ذكور/رجال فوق سن 15 عام الذين يملكون حسابات مالية رسمية شهدت ارتفاعا من 46% سنة 2011 إلى 61% سنة 2014 لتتراجع سنة 2017 إلى 56%، في حين كانت النسبة بالنسبة للإناث /النساء قد شهدت ارتفاعا سنة 2014 بواقع 40% لتتخفض إلى مستوى 29% سنة 2017. كما أن المستوى العام للمؤشر بلغ نسبة 43% وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمتوسط لعالمي لسنة 2017 بواقع 69%.
- نسبة البالغين المالكين لحسابات مصرفية من سكان الأرياف سجلت ارتفاعا ملحوظا من 42% سنة 2014 إلى 44% سنة 2017.
- نسبة البالغين المالكين للحسابات المالية الرسمية وبالرغم من استمرار الفجوة بين الأغنياء والفقراء، إلا أنها شهدت تحسنا كبيرا فمن فارق مسجل ب18% سنة 2011 إلى 13% سنة 2017.

- فيما يخص مؤشر استخدام الانترنت في دفع الفواتير والشراء خلال الأشهر 12 الأخيرة فمازالت يعاني الضعف حيث بلغت حدود 6% و 5% سنوات 2014 و 2017 تواليا،
- شهدت معدلات الادخار في البنوك والمؤسسات المالية أكبر نسبة لها سنة 2014 حيث قدرت ب 14% لتتخفض إلى 11% سنة 2017، ما يفسر بضعف ثقة الأفراد في إيداع أموالهم بالمؤسسات المالية الرسمية.
- لا تزال نسبة البالغين المستخدمين لبطاقات الائتمان في الجزائر ضعيفة جدا، حيث سجلت (1% سنة 2011، 6% سنة 2014 و 3% سنة 2017).
- بالنسبة لمؤشري المدفوعات الرقمية واستخدام الهاتف المحمول للوصول إلى الحسابات المصرفية الرسمية فقد سجلت تواليا 16% و 2% سنة 2017.
- بلغت نسبة البالغين المقترضين من المؤسسات المالية أو باستخدام بطاقات الائتمان 6% و 5% في 2014 و 2017 تواليا، وهي نسب متدنية جدا. إذا ما قارناها بمعدلات الاقتراض من العائلات والأصدقاء ما يفسر بضعف أداء البنوك والمؤسسات المالية الرسمية وعدم وجود تسهيلات في منح القروض.
- ما يلاحظ عموما من خلال التحليل لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر لعام 2017 تراجع نسبة البالغين المالكين للحسابات المصرفية الرسمية بالنسبة للذكور والإناث على حد سواء مع استمرار الفجوة بينهما والتي بلغت الضعف بواقع 29% في حين تقلصت الفجوة بين الأغنياء والفقراء إلى 13% كما يلاحظ ضعف نسبة المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية من خلال الاقتراض وادخار أموالهم نتيجة لضعف القطاع المصرفي والمالي في كسب ثقة الأفراد، ناهيك عن قلة المالكين لبطاقات الائتمان (حوالي 3%) أي أن الإحصائيات تشير إلى تدني مستوى الشمول المالي في الجزائر خاصة مع انعدام تقريبا نسبة البالغين مستخدمي الهاتف المحمول أو الانترنت في الوصول إلى الحسابات المصرفية الرسمية حوالي 2% والذي أدى إلى ضعف حجم المدفوعات الرقمية 16% وعمليات الشراء عبر الانترنت خلال الأشهر 12 الأخيرة بواقع 16% و 5% سنة 2017، وهذا ما يفسر بضعف البيئة التحتية المالية وانعدام أنظمة الدفع الرقمية عبر الهاتف المحمول التي تعتمد على التطبيقات الالكترونية والانترنت وربطها بالحسابات المالية الرسمية في تلك الفترة. لكن ومع تزايد الاهتمام العالمي بموضوع الشمول المالي، والترويج للخدمات المالية الرقمية كأولوية لتطوير أنظمة الشمول المالي لتسهيل وصول الخدمات المالية لجميع المناطق الجغرافية، خاصة المناطق الريفية المحرومة، ومع زيادة الوعي والتثقيف المالي وسط الأفراد البالغين وتطورهم في استخدام التكنولوجيا والانترنت، أصبح الدفع عن طريق الانترنت بواسطة البطاقة البنكية عمليا بالجزائر. وقد تم فتح هذه الخدمة في المرحلة الأولى للقائمين على الفوترة (شركات توزيع الماء والطاقة "الغاز والكهرباء"، الهاتف الثابت والنقال، وشركات التأمين، والنقل الجوي وبعض الإدارات). خلال سنة 2020 سجل 53 تاجر ويب منخرط في نظام الدفع الالكتروني البيبنكي، ما نتج عنه حوالي 3369892 معاملة رقمية، وفي جانفي 2021 سجل 71 تاجر ويب منخرط في نظام الدفع الالكتروني البيبنكي، ما نتج عنه حوالي 5 088 632 معاملة. وبعد انضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي (GIE Monetique) وتحقيق تبادل المعاملات بين البطاقة البنكية/الذهبية، التي أصبحت سارية المفعول منذ 05 جانفي 2020 زاد عدد حركات الدفع الالكتروني عبر الانترنت (تعمدنا الإشارة إلى سنة 2020 التي تم فيها تفعيل الدفع عبر الانترنت ببطاقة بريد الجزائر (الذهبية) وتطبيق "بريدي موب" الذي يتم استخدامه بعد تحميله على الهاتف المحمول وإدخال رمز بطاقة الدفع الالكتروني من أجل التسجيل الفعلي في التطبيق والقيام بعمليات الدفع والسحب والتحويلات المالية. كما سجلت عدد حركات الدفع باستخدام الهاتف المحمول -الصيرفة الهاتفية- تزايدا منذ بداية شهر جانفي حتى نهاية سنة 2020 تزامنا مع ظهور فيروس كورونا وتطبيق لمبدأ التباعد الاجتماعي والتدابير الوقائية وفتح السوق الجزائرية خلال الأشهر الأولى من سنة 2020 لعدد كبير من مشاركي خدمة الهاتف الثابت والمحمول

والمشاركين في الانترنت، وهي الشبكة التي ساهمت بشكل كبير في تقديم الخدمات المالية عبر بطاقات الدفع الذهبية لأكثر عدد ممكن من الأفراد (أيمن و وفاء، 2021، صفحة 484).

III. الخلاصة:

نستخلص من دراستنا هاته أن الشمول المالي، هو مصطلح يشير إلى توفير وإتاحة الخدمات والمنتجات المالية بأسعار وتكاليف منخفضة ومناسبة لكافة فئات المجتمع بما فيها المناطق المحرومة، حيث ساهم بشكل كبير في التقليل من مستويات الفقر في أنحاء العالم، لاسيما بعد التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تطوير البنية التحتية المالية والتي أسفرت عن تطور أنظمة الدفع الإلكتروني وانتشار حسابات الهواتف المحمولة باستخدام الانترنت. ومن خلال هاته الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- رغم ارتفاع نسبة البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية التي تقدر بحوالي 69 % إلا أنها تبقى منخفضة في بعض المناطق الجغرافية من العالم كالمنطقة العربية وإفريقيا. هناك تفاوت بين ملكية الحسابات من بلد لآخر، كما لا تزال هناك فجوات في ملكية الحسابات المصرفية بين الجنسين وكذا بين الأغنياء والفقراء. خصوصا في الدول النامية.
- اهتمام الدول العربية بالشمول المالي من خلال إقامة عديد المبادرات ووضع استراتيجيات وخطط عمل في سبيل إيجاد الحلول الرامية إلى تعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- رغم تزايد تمويل الشمول المالي في المنطقة العربية وإفريقيا جنوب الصحراء، إلا أن مستوى الشمول المالي بهاته المناطق لا زال يعاني الضعف نتيجة ضعف البنية التحتية المالية وتدني مستوى الوعي والتثقيف المالي.
- تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً و 33 عالمياً في مؤشر البنك الدولي للشمول المالي وفي المرتبة الثالثة أسيويا بناء على التقرير السنوي لمندى بواو الأسيوي لنظم الشمول المالي. ويأتي هذا نتيجة الجهود المستمرة من جانب البنك المركزي والمصارف الإماراتية وكفاءتها في تيسير الأعمال التجارية وكفاءة الحكومة والبيئة الاقتصادية والمالية وتبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحو الأمية المالية.
- حسب بيانات البنك الدولي عام 2017 يلاحظ وجود فجوات وفوارق في امتلاك السكان البالغين لحسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية في الجزائر (بين الجنسين 27%، بين العاملين والبطالين 29%، بين الأغنياء والفقراء 13%، بين لمتعلمين والغير متعلمين 10%)، إلى جانب ضعف حجم المدفوعات الرقمية وانعدام استخدام حسابات الهاتف المحمول للوصول إلى الحسابات المصرفية باستخدام الانترنت وهو ما يعكس درجة الحرمان المالي لأغلب فئات المجتمع الجزائري.
- ضعف البنية التحتية للقطاع المصرفي في الجزائر رغم جهود الدولة المبذولة في تبني التكنولوجيا المالية في سبيل دعم وتعزيز الشمول المالي.
- ومن خلال ما سبق يمكننا طرح بعض التوصيات التي يمكن أن تساعد في تعزيز الشمول المالي في الجزائر في النقاط التالية:

- ❖ ضرورة وضع إستراتيجيات وخطط عمل واضحة لتحقيق الشمول المالي.
- ❖ توفير الإطار القانوني والتنظيمي الممكن والمناسب لتبني التكنولوجيا المالية وتقديم الخدمات المالية الرقمية.
- ❖ يمكن للجزائر الاستفادة من تجربة الإمارات العربية المتحدة وغانا في تحسين مستوى مؤشرات الشمول المالي من خلال تهيئة البيئة التحتية المالية وجلب شركات التكنولوجيا للاستثمار ورفع مستوى أداء القطاع المصرفي والمالي وإبرام عقود شراكات بين البنوك والمؤسسات المالية المحلية وشركات التكنولوجيا الكبرى في العالم.

- ❖ فتح المجال أمام مقدمي الخدمات المالية لخلق المنافسة وتوسيع الخيارات أمام العملاء.
- ❖ تطوير البنية التحتية المالية والمصرفية، من خلال زيادة عدد الفروع البنكية وتزويدها بالتقنيات الحديثة، وكذا زيادة عدد الصرافات الآلية لتشمل كل المناطق، الأمر الذي يساهم في زيادة وصول الخدمات المالية وتقليل الفجوات الناشئة عن الحرمان المالي في بعض المناطق.
- ❖ إنشاء أنظمة رقمية لحماية بيانات العملاء، تتسم بالكفاءة والرقابة المستمرة والدقيقة، للحد من مخاطر القرصنة، الاحتيال و الاختلاس.
- ❖ تكثيف البرامج التعليمية التي تدعم التثقيف المالي من أجل زيادة مستوى الوعي والثقافة المالية للأفراد خاصة في كيفية استخدام التكنولوجيا والانترنت، في الوصول إلى الخدمات المالية والقيام بالمدفوعات الرقمية عبر الهواتف المحمولة ولتمكينهم من تجنب المخاطر المترتبة عن هاته المعاملات.

آفاق البحث:

- من خلال الإطلاع على مختلف الأبحاث والدراسات التي تمحورت حول موضوع الشمول المالي ونظرا للأهمية البالغة التي يحظى بها من قبل صناع القرار والسياسات التنموية، في دول العالم. وجب تذكير الحكومة الجزائرية على ضرورة إعطاء موضوع الشمول المالي أهمية بالغة خاصة في ظل ضعف الاقتصاد الوطني واقتصراره على مداخل المحروقات حيث تثبت الدراسات أن الشمول المالي يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، أي زيادة معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار المالي، محاربة الفقر والتقليل من حجم البطالة، وعليه فإن آفاق البحث المستقبلية بناء على نتائج الدراسة المتوصل إليها والتوصيات المقترحة يمكن حصرها فيما يلي:
- دراسة دور الاستثمارات الأجنبية في مجال التكنولوجيا المالية والمدفوعات الرقمية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.
 - دراسة شراكات التعاون واستراتيجيات الدمج والاستحواذ بين شركات التكنولوجيا المالية الكبرى والقطاعات المصرفية في الدول العربية لتحقيق الشمول المالي.

[illegible]

11. اتحاد المصارف العربية. (2021). تاريخ الاسترداد 12 04، 2022، من واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه: <https://uabonline.org>
12. الأمم المتحدة (ESCWA). (2019). نشرة التكنولوجيا المالية من أجل التنمية في المنطقة العربية: آفاق عالمية وتوجهات إقليمية.
13. البنك الدولي. (2017). تاريخ الاسترداد 16 04، 2022، من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم: <https://data.albankaldawli.org>
14. البنك الدولي. (2017). عرض عام عن قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.
15. الصغير ميسم. (2012). الشمولية المالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية-دراسة حالة الجزائر - . مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 02 .
16. أوسيف عمار ياسين، و شاوي شافية. (2020). الشمول المالي في الجزائر: المعوقات والحلول. مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية العدد 97 .
17. بن موسى محمد، و قمان عمر. (2019). واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي خلال الفترة (2011-2017) مع التركيز على الجزائر. مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 03 ، 03.
18. بهناس العباس، رسول حميد، و بسيسة بلعباس عز الدين. (2019). أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الاشارة إلى التجربة الاردنية (يتصرف). مجلة معارف، المجلد 14، العدد 02 ، 229-230.
19. بوزانة أيمن، و حمدوش وفاء. (2021). تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2018). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، مجلد 06، العدد 01 ، 484.
20. بوزانة أيمن، و حمدوش وفاء. (2020). مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي-تجربة كينيا نموذجاً. المؤتمر الدولي الافتراضي: التحول الرقمي في عصر المعرفة (الواقع، التحديات والانعكاسات) المجلد 01، العدد 06 .
21. بوطرفة رشيد، و صغير عماد. (2020). واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره. مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة المجلد 03، العدد 01 .
22. جواني صونيا، و مريم عديلة. (2021). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي - تجربة البحرين - . مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 04، العدد 02 ، 275.
23. زهرة سيد اعمر، و بن عبد الفتاح دحمان. (2020). التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي-دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. مجلة التكامل الاقتصادي، مجلد 08، العدد 01 ، 66-67.
24. صباغ رفيعة، و غرزي سليمة. (2020). الشمول المالي في الدول العربية..واقع وآفاق. مجلة أبعاد إقتصادية، مجلد 10، العدد 02 ، 516.

25. عبد الله سمير. (2016). الشمول المالي في فلسطين. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) ، 15.
26. علي حسين ابتسام، عبد الحسين شذى، و أيوب كسارة وفاء. (2020). دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل اقتصاد المعرفة، دراسة استطلاعية في مصرف النهرين الاسلامي. مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 124 ، 51.
27. غريب الطاوس، و دريد حنان. (2021). استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية-دراسة بعض التجارب العربية-. Revue Algérienne d'Economie et gestion vol15, N01 .
28. لطرش ذهبية، و حراق سمية. (2020). واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 05، العدد 02 ، 102.
29. لوزري نادية. (2021). واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه. مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 02، العدد 02 ، 19.
30. محاجبية نصيرة، و سعدان آسيا. (2018). واقع الشمول المالي في المغرب العربي-دراسة مقارنة: الجزائر-تونس والمغرب-. دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية المجلد 10، العدد 03 ، 748.